النقطة الاولى ، ان هذه المخالفة ليست مخالفة مزاجية ، بل هي تعود في جذورها الى مؤتمر القمة العربي في الرباط ، وهو المؤتمر الذي أقر بموافقةالنظام الاردني ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وهو المؤتمر الذي وعد ايضا بتقديم كل دعم ومساندة لمنظمة التحرير من اجل تمكينها من أجل بناء كيانها السياسي · وقد شكلت هذه القرارات منذ ان صدرت تخطيا موضوعيا لقضية الصراع الفلسطيني مع النظام الاردني ، من زاوية القضية المركزية التي كان يدور حولها هذا الصراع ، وهو : من يمثل الشعب الفلسطيني، ومن يكون مسؤولا عن اية ارض فلسطينية يتم استرجاعها · وبهذه القرارات استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية ان تحل الاشكال الاساسي الذي كان الصراع دائرا بسببه مع النظام الاردني ، وهي عملت منذ ذلك الوقت بما ينسجم مع تلك القرارات دون ان يكون هناك اي صوت فلسطيني معارض لها ·

والنقطة الثانية في هذا السياق ان خروج القيادة الفلسطينية على قرار المجلس الوطني السابق لم يكنموقفا تعسفيا اقدمت عليهدون تمسك بالاصول الديمقراطية، اذ من المعروف ان المجلس المركزي الفلسطيني ، الذي يمثل المجلس الوطني في فترة غيابه ، هو الذي قرر بدء التفاوض مع النظام الاردني ، وهو الذي حدد في حينه شروط هذا التفاوض وثبت انها تسعى لتحقيق اهداف القمة العربية في الرباط ·

لقد جرى العرف على ان يجري التأكيد دائما ، على ضرورة واهمية الالتزام بميثاق وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، ولكن الهدف من ذلك هو الرغبة الدائمة في التركيز على وحدة الموقف الفلسطيني ، وليس الهدف ابدا ان تصبح القيادة الفلسطينية اسيرة قراراتها السياسية · فالقرارات توضع من اجل خدمة هدف معين ، وفي ظرف سياسي معين ، وهي ليست وثنا يستعصي على التطوير او التغيير ، اذا تغيرت الظروف التي استدعت وجودها ·

الاتصالات :

ونأتي الآن الى الهاجس الرابع الذي سيطر على المجلس الوطني ، وكان اكثر هذه الهواجس اثارة للجدل والنقاش الحاد والمتوتر ، ونعني به قضية الاتصالات السياسية مع المنظمات الصهيونية ·

وقد بدأ نقاش المجلس حول هذه القضية مبكرا ، فمنذ جلسة العضوية طلب « ناصيف عواد » من جبهة التحرير العربية التحفظ على عضوية اثنين من اعضاء المجلس قيل انهما اجريا الاتصالات ·

وبعد تلاوة التقرير السياسي طلب عبد الوهاب الكيالي (ج·ت·ع) توضيحا حول الاتصالات وما اذا كانت قد تمت بعلم القيادة او بتفويض منها ؟